والنورة والزرنيخ في مقر الماء وممره والتراب الذي يتغير وينبت في الماء المتغير
بطول المكث والمسخي فطهور **فلت** ولا كراهة في استعمال
شيء من هذه المتغيرات بما لا يصان عنه ولا في ماء البحر وماء زمزم ولا في المسخن الا
ولو بالنجاسة ويلزم شديد الحرارة او البرودة والله اعلم والمشمس في
الجواهر والبرك غير مكروه بالاتفاق وفي الاواني مكروه على الاصح بشرط
ان يكون في البلاد الحارة والاواني المنطبعة كالنحاس الا الذهب والفضة
على الراجح وعلى الثاني مكروه مطلقا **فلت** الراجح مرجح للدليل
والقياس عدم الكراهة مطلقا وهو مذهب اكثر العلماء وليس للكراهة دليل يعتمد واما
قلنا بالكراهة نهي تنزيه لا لمنع صحة الطهارة وتختص باستعماله في
البدن ويزول بتبريده على اصح الاوجه وفي الثالث يراجع الاطباء والله
اعلم واما المتغير بما يستغني عنه كالزعفران والجص لتغير الكثير بحيث
يسلب اسم الماء المطلق فليس بطهور ولو خلف لا يتيمم ما لم يخرج بتوضيه
ويكفي تغير الطعم او اللون او الرائحة على المشهور وعلى القول الضعيف
يشترط تغيرها معا وعلى قول ثالث اللون وحده يسلب ولذا الطعم مع الرائحة
وفي الجص والنورة وجهان مزجا الارض وجه شاذ انهما ناقضان واما المتغير
بالتراب المطروح قصدا فطهور على الصحيح وقيل على المشهور والمتغير بالملح
فيه اوجه اصحها يسلب الجبل منه دون الماء والثاني يسلبان والثالث
يسلبان والمتغير باوراق الاشجار المتناثرة بنفسها ان لم تتفتت في الماء فهي
كالعود فكمون طهورا على الاظهر وان تفتت واختلطت فثلثة اوجه الاصح لا
يضر والثاني يضر والثالث يضر الرسمي دون الجهني قاله الشيخ ابو زيد فان
طرحت الاوراق قصدا ضر وقيل على الاوجه **فرع** اذا اختلط الماء
الكثير او القليل مائع يوافقه في الصفات كالورد المنقطع الرائحة وماء الشجر
والماء المستعمل فوجهان اصحهما ان كان المائع قدرا لو خالف الماء في طعم او لون
او ريح لتغير اثره تغير سلب الطهورية وان كان لا يؤثر مع قدره لمخالفته
لم يسلب والثاني ان كان المائع قدرا لو خالف الماء في طعم او لون او ريح لتغير

التغير المؤثر سلب الطهورية وان كان لا يؤثر مع توفير المخالفة لم يسلب بل
والثالث ان كان المائع اقل من الماء لم يسلب وان كان الثلثين او مثله سلب وحيث
لم يسلب فالصحيح انه يستعمل الجميع وقيل يجب ان يبقى قدر المائع وقيل ان كان
الماء وحده يكفي لواجب الطهارة فله استعمال الخليط والا بقي فان جوزنا الجميع
ومعه ص الماء لا يكفيه وحده ولو كان مائع يمكن فيه لكان لزمه ذلك الا ان تريد
فيه الملح على قدر ما يلزم الطهارة ويجري الخلاف في استعمال الجميع فيما اذا استهلكت
النجاسة المائعة في الماء الكثير وفيما اذا استهلك الخليط الطاهر في الماء القليل مع
مخالفة اوصافه اوصاف الماء قال الاصحاب فان لم يتغير الماء الكثير لوافقة
النجاسة له في الاوصاف فالاعتبار بقدر المخالفة بلا حلاف لخلط النجاسة
واعتبروا في النجاسة بالمخالف اشد صفة وفي الطاهر اعتبروا الوسط المعتدل
فلا عبرة في الطعم بحموضة الخل ولا في الرائحة بذكاء المسك **فلت** التغير
بالمخالفين يظهر على الاصح ولو تطهر بالماء الذي يتعقد منه الملح قبل ان يجد حار على
المذهب والافرق في جميع مسائل الفصل بين الملقى وفوقهما ودونهما ولو غلا الماء
وارتفع غليانه فبخار تولد منه ريح فوجهان المختار منهما عند صاحب البحر انه طهور
والثاني طاهر ليس بطهور ولو تغير مجاور فليس بطهور بلا حلاف كالعرق والله اعلم

كتاب بيان النجاسات والماء النجس

الاعيان الجماد وحيوان فالجماد ما ليس بحيوان ولا كان حيوانا وما خرج من حيوان
والخارج من حيوان وطء طاهر الا الخمر وكل بينة مسكر في الاصح وجه شاذ منكر
مذكور في البيان انه طاهر لاختلاف العلماء في اباحته وفي الخمر المحترمة وجه
شاذ وكذا في باطن العنقود المستحيل خمرا وجه انه طاهر واما الحيوانات
فطاهرة الا الكلب والخنزير وما تولد من احدهما والناء وجه شاذ ان الدود
المتولد من الميتة نجس العين كولد الكلب وهذا الوجه غلط والصواب
الجزم بطهارته واما الميتة فطاهر منها نجسة الا السمك والجراد فانها طاهران
بالاجماع واما الادمي فانه طاهر على الاظهر واما الجنين الذي يوجد ميتا بعد ذكاة
امه والصيد الذي لا يدرك ذكاته فانهما طاهران بلا حلاف واما الميتة التي لا نفس

Copyrighted Material
King Saud University